اقتصاد

الحكومة إلى منبر «الشعب» اليوم

الدندن لـ«الوطن»: مناقشة نتائج زيارة حلب وبعض القرارات الارتجالية والتجاوزات

| الوطن

من المقرر أن تحضر حكومة المهندس عماد خميس إلى مجلس الشعب اليوم للوقوف على العديد من القضايا التي تهم المواطنين وأمورهم المعيشية التي ينبغي أن تكون في سلم أولويات العمل الحكومي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس لجنة الشكاوى والعرائض بمجلس الشعب مجيب الدندن أن هناك العديد من التساؤلات التي يجب على الحكومة توضيحها وخاصةً ما يتعلق بزيارة حلب الأخيرة، التي لا تفعيل حقيقياً لها، ولا سيما ما يتعلق بموضوع إعادة الإعمار وعدم وجود خطة واضحة لها.

وأشار إلى أن خلال الجلسة المزمع عقدها اليوم، ستتم مناقشة مواضيع التأمين الخاص بالسيارات الذي يهم المواطن مباشرة، موضحاً أن شركات التأمين الخاصة رابحة، ومن المفترض أن تعتمد على مبدأ المنافسة «والحالية لدينا عكس ذلك، إذ قامت الحكومة بتحويل شركات التأمين الخاصة إلى شريك لمؤسسة التأمين للتأمين في الإلزامي».

بالإضافة إلى القرارات الارتجالية والتجاوزات من بعض الوزارات ولا سيما وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، التي تقوم بإصدار قراراتها بشكل فردي بعيد عن اللجنة الاقتصادية والحكومة، «علماً أننا في دولة مؤسساتية ولولا ذلك لما صمدنا خلال مدة الحرب».. إضافة إلى طرح للمشكلات العديدة التي يعاني منها المواطن يومياً تتعلق بالمياه والكهرباء والمحروقات.. وغيرها من المشكلات والمطالب التي وعدت الحكومة بتنفيذها واعتبرتها من أولويات عملها.

وكانت الحكومة قد ضمّنت بيانها الحكومي خمس أولويات وفق ما تتطلبه حاجات المواطن، وضمن الإمكانات المتاحة، وتعهدت بأنها سوف تحرص على تقديم الاستحقاقات المادية والمعنوية للشهداء وذويهم مع متابعة العمل لتحقيق المصالحات الوطنية وتوسيع رقعتها ومعالجة الملفات المرتبطة بها لجهة تحرير المخطوفين أو البحث عن المفقودين وتعزيز دور المجتمع الأهلي. ومن الأولويات التركيز على أعمال الإغاثة والإيواء والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والنهوض بالواقع الاجتماعي وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والمبادرات الأهلية لزيادة فاعلية مشاركتهم في العمل الإغاثي، إضافة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي وتخفيف الفقر وتوفير مستلزمات الإنتاج واستثمار جميع الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة مع الاهتمام بتوفير فرص العمل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

إضافة إلى تطوير البنية المؤسساتية وتمكينها إدارياً وقانونياً وتشريعياً بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الفساد، ووضع خطة وطنية شاملة لإعادة الإعمار والتنمية في سورية.

جهاز الرقابة المالية: إحالة المدير العام الأسبق للعقاري على القضاء.. والحجز على أموال التاجرين

«رجلا أعمال» يحصلان على حوالى ملياري ليرة بالاحتيال وبمساعدة مصرفية!!

| محمد راكان مصطفى

يبدو أن بعض المصارف تحتفظ إلى جانب السرية المصرفية التي تعتبر قانونية، بأسرار عديدة مشكوك في قانونيتها، قادرة على إثارة الدهشة عند اكتشافها والوقوف على تفاصيلها، وخاصة إذا كانت ناتجة عن ارتكابات غير مألوفة يصعب كشفها بطرق التدقيق التقليدية المتبعة من الرقابة سواء من داخل المصرف أم المطبقة من الجهات الرقابية المختصة، ما يجعل اكتشاف مثل هذه المخالفات تعتمد على فطنة المفتش أو من خلال معلومة تصل إلى هذه الجهات وتحسن استغلالها لإماطة اللثام عن تفاصيل المخالفة.

إحدى هذه الحالات يقدمها تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) المتضمن نتائج التحقق بالمخالفات المرتكبة لدى المصرف العقاري، فيما يخص منح كفالات مصرفية بضمانة شخصية، التي تعتبر مخالفات للأنظمة المصرفية لجهة اعتماد كفالات غير معمول بها في المصارف العامة، ما دفع الجهاز إلى الطلب من المحامي العام في دمشق إلى تحريك دعوى العامة بحق عدد من موظفي المصرف العقاري واثنين من متعاملي المصرف والمطالبة بإحالتهم على القضاء.

أوضح التقرير التفتيشي قيام المصرف العقاري بمنح كفالات مصرفية بقيمة إجمالية بلغت ١,٩٢٠ مليار ليرة سورية بضمانة شخصية لاثنين من متعاملي المصرف، بلغت كفالة المتعامل الأول (أ.ب.ص) ملياراً و٢٠٠ مليون ليرة سورية، على حين بلغت الكفالة الممنوحة للمتعامل الثاني (أ.م.ح) مبلغ ٧٢٠ مليون ليرة سورية، وتقديم هذه الكفالات على أنها ضمانات ممتازة إلى اثنين من المصارف الخاصة وهما مصرف فرنسبنك سورية وبنك عودة سورية.

في التفاصيل

بيّن التقرير أنه تم استخدام هذه الكفالات لغير الغرض الذي تمنح الكفالات المصرفية لأجله، فاستخدمت لاستجرار قروض عادية من البنكين المذكورين (عودة وفرنسبنك سورية) بضمانة هذه الكفالات، وبعد موافقة إدارة المصرف العقاري على تغيير صيغة نموذج الكفالة بضمانة شخصية بناءً على طلب المصرفين المذكورين، بما يخدم موضوع منح المتعاملين مبالغ نقدية (قروضاً) بقيمة هذه الكفالات، وبشكل يخالف نظام العمليات والتعليمات التطبيقية لعمل المصرف العقاري، حيث إنه لم يتم اتخاذ إجراءات فنية وقانونية من المصرف العقاري مقابل قبوله بالصيغة الجديدة للكفالات بضمانات شخصية لحفظ حقوق المصرف (الصيغة الجديدة للكفالات تحتوي على عبارات لها تبعات قانونية سلبية على المصرف).

تحميل المسؤولية

خلص جهاز الرقابة المالية على خلفية التحقيق إلى تحميل المسؤولية إلى مدير الشؤون القانونية في المصرف العقاري (السابق) لقيامه بتوقيع حاشيتين على الصيغة الجديدة لنموذج كفالات بضمانة شخصية الأولى تفيد بأنه لا مانع من اعتماد الصيغة الجديدة لنموذج الكفالات، والثانية على نسخة نموذج الكفالة نفسها، مع تصديق المدير العام للمصرف العقاري (في عام ٢٠١٠) إلى جانب الحاشية.

إضافة إلى تحميل التقرير المسؤولية لمدير الفرع التعاوني للمصرف العقاري (السابق) لقيامها بتنفيذ الكفالات المصرفية بصيغة جديدة مخالفة لتعليمات المصرف من خلال قيامها بإرسال كتاب إلى الإدارة العامة للمصرف مرفق به صورة عن نموذج الكفالة أحضرها أحد المتعاملين إلى الفرع بغرض الموافقة على إصدار الكفالة وفق الصيغة الجديدة التي تحتوي على عبارات تخالف التعليمات التطبيقية لنظام العمليات في المصرف العقاري.

إضافة إلى تحميل المسؤولية لفرنسبنك -سورية وبنك عودة- سورية، عن قبول هذا النوع من الكفالات وبالصيغة والشروط الواردة في نص الكفالة كضمانة لقروض لأجل عالية الخطورة (التعثر- عدم السداد) لغيرها من التسهيلات الائتمائية، دون أن تقوم هذه المصارف بأخذ رأي مصرف سورية المركزية (كجهة رقابية وإشرافية) بهذه الكفالات، ومدى توافق خط الائتمان الجديد مع الأنظمة والتعليمات النافذة في المصرف العقاري، حيث إن المصارف الخاصة المذكورة عدّلت صيغة نموذج الكفالات لتحويل الكفالات المصرفية المحددة الأغراض في القطاع العام إلى كفالات تحت الطلب ومنحت القروض بناءً على تحويل مفهوم الكفالة المعمول به في الجهات العامة إلى صيغة دفع فوري عند الطلب.

وحمّل التقرير المسؤولية لكلا المتعاملين عن عدم تسديد مبالغ الكفالات المحررة لمصلحة فرنسبنك -سورية وبنك عودة- سورية، مع العمولات وفوائد التأخير المستحقة لمصلحة المصرف العقاري، لكون قيمة هذه الكفالات قد مُنحت لهم عن طريق المصرفين في القطاع الخاص، على شكل قروض لأجل وعدم قيامهم بتسديد التزاماتهم تجاه المصرف العقاري وتجاه المصارف الخاصة المذكورة.

كما تم تحميل المسؤولية للمدير العام الأسبق للمصرف العقاري (م.د) عن إصدار كفالة مصرفية بضمانة شخصية بقيمة ١٠٠ مليون ليرة سورية لمدة أربع سنوات لمصلحة أحد المتعاملين، ولأمر بنك فرنسبنك- سورية وذلك بموجب الكتاب، إلى جانب مسؤولية مدير الفرع التعاوني للمصرف العقاري السابق لقيامها برفع الكتاب المرفق به طلب المتعامل المذكور بإصدار الكفالة المصرفية شخصية بقيمة ١٠٠ مليون ليرة سورية لمدة أربع سنوات لأخذ موافقة الإدارة العامة ثم تنفيذها، مخالفين بذلك نص المادة ١١١ من نظام عمليات المصرف الذي ينص على أن الكفالة لتسهيلات سنوية تمدد بعدها أو تجدد إذا قضت الحاجة مقابل عمولات ولا يجوز سنداً لذلك إصدار كفالة مصرفية لمدة أربع سنوات دفعة واحدة، إضافة إلى وجود مخالفة ثانية للمادة ١١١ من نظام عمليات المصرف عند تقسيم استيفاء عمولة الكفالة الممنوحة لأربع سنوات على سنتين بالتساوي على الرغم من إصدار الكفالة يجب أن تسدد كاملة وسلفاً، ولما نتج عن ذلك أثر مالي (فوائد التأخير) المستحقة عن الجزء غير المدفوع من العمولة تم تقديرها بقيمة ٢٨٨ ألف ليرة سورية موضّحة مفصلاً بمتن التقرير بحيث تم تحميلها إلى كل من مدير المصرف العقاري الأسبق ومدير الفرع المنفذ بالتكافل والتضامن. كما حمل التقرير المسؤولية إلى المدير العام للمصرف العقاري الأسبق عن الموافقة على استبدال التأمين النقدي المدفوع مقابل الكفالات المصدرة (٢٠٪ بدل نقدي من قيمة الكفالات الممنوحة من أحد المتعاملين) إلى ضمانات عينية بنسبة ١٥٪ من قيمة الكفالات بموجب كتابين (على الرغم من أن دراسة الفرع التعاوني اقترحت الموافقة على المنح بتغطية بنسبة ٢٠٪ من قيمة الكفالة).

إضافة إلى مسؤولية مديرة الشؤون المالية في المصرف العقاري عن قيامها بالطلب إلى مديرة الفرع التعاوني للمصرف بتأجيل دفع العمولات والطوابع لمدة أسبوع لتمديد الكفالة الممنوحة لأحد المتعاملين برقم ٢/٩٦/ك بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية، مخالفين بذلك نص المادة ١١١ من نظام عمليات المصرف التي تقضي تسديد عمولة التمديد سلفاً (وهذا الطلب الهاتفي مسجل خطياً لدى الفرع التعاوني للمصرف) ما نتج عن ذلك أثر مالي (فوائد تأخير عن تسديد العمولات بلغت قيمتها مبلغ نحو ١١ ألف ليرة سورية)، تم تحميلها لمديرة الشؤون المالية في المصرف بالتكافل والتضامن مع مديرة الفرع التعاوني للمصرف.

وحمّل التقرير التفتيشي المسؤولية للجنة التسليف المركزي في المصرف العقاري المؤلفة من ٥ أعضاء ومديرة الفرع التعاوني السابقة عن تأجيل عمولات تمديد الكفالات ذوات الأرقام ١/٩٢/ك بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية والكفالة رقم ١/٩٩/ك بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية، لمدة أربعة أشهر وذلك بموجب كتاب، مخالفين بذلك المادة ١١١ من نظام عمليات المصرف العقاري المشار إليها أعلاه وقد ترتب على ذلك أثر مالي بقيمة ٢٨٨ ألف ليرة سورية (فوائد تأخير لمبلغ العمولات المؤجلة) بتحميل مسؤوليتها إلى جنة التسليف في المصرف المذكورة ومديرة الفرع التعاوني.

جهاز الرقابة المالية يقترح

بناءً على نتائج التحقيق التي قام بها الجهاز المركزي للرقابة المالية انتهى التقرير إلى اقتراح إحالة كل من المدير العام الأسبق للمصرف العقاري، ومدير الشؤون القانونية في المصرف العقاري سابقاً، ومديرة الفرع التعاوني في المصرف العقاري، على القضاء المختص بجرم إلحاق الضرر بالمال العام نتيجة عدم المحافظة عليه، وإهمالهم له سنداً للمادة /٩-١٠/ فقرة /أ/ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣ لعام ٢٠١٣، وعدم تسليمهم أي مناصب قيادية مستقبلاً وذلك للأمور المنسوبة إليهم بمتن التقرير، وإحالة كلا المتعاملين على القضاء المختص بجرم الاحتيال والضرر بالمال العام وذلك للأمور المنسوبة إليهم بمتن التقرير.

كما اقترح التقرير وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة وعلى أموال زوجاتهم إن وجدت وذلك تأميناً لسداد مبلغ وقدره ١,٩٢٠ مليار ليرة سورية (قيمة الكفالات المصدرة) مع الفوائد القانونية المستحقة، وعلى العميلين المستفيدين عن الكفالات المصدرة)، وعلى المدير العام السابق للمصرف العقاري، وعلى مدير الشؤون القانونية في المصرف العقاري سابقاً، وعلى مديرة الفرع التعاوني في المصرف العقاري، وذلك بسبب عدم تقديمهم الضمانات الكافية التي تغطي قيمة الكفالات ورفع دعاوى من المصارف الخاصة المذكورة عليهم وعلى المصرف العقاري بسبب عدم تسديدهم لالتزاماتهم تجاه التسهيلات والقروض الممنوحة لهم ما يعرض أموال المصرف للضياع. كما اقترح التقرير التفتيشي تغريم كل من المدير العام الأسبق للمصرف العقاري والمديرة السابقة للفرع التعاوني بمبلغ ٢٨٨ ألف ليرة سورية بالتكافل والتضامن (قيمة فوائد التأخير عن الجزء غير المدفوع من العمولة)، وتغريم مديرة الشؤون المالية في المصرف العقاري المديرة السابقة للفرع التعاوني بمبلغ ١١ ألف ليرة سورية بالتكافل والتضامن (قيمة فوائد تأخير عند تسديد العمولات)، إضافة إلى تغريم أعضاء لجنة التسليف المركزية وعددهم ٥ والمديرة السابقة للفرع التعاوني بمبلغ ٢٨٨ ألف ليرة سورية بالتكافل والتضامن (قيمة فوائد تأخير لمبلغ العمولات المؤجلة)، مع اقتراح فرض عقوبة الحسم من الأجر الشهري بنسبة ٢٪ لمدة شهرين بحق كل من أعضاء لجنة التسليف وذلك للأمور المنسوبة إليهم بمتن التقرير. واقترح التقرير وضع مخالفات المصرفين من القطاع الخاص (بنك فرنسبنك- سورية، وبنك عودة- سورية) بتصرف مصرف سورية المركزي كجهة إشرافية ورقابية على المصارف الخاصة، والطلب إلى المصرف العقاري اتخاذ الإجراءات القانونية بوضع مسؤولية فرنسبنك- سورية وبنك عودة- سورية أمام القضاء المختص وتقديم الدفوعات المناسبة في حال قيام المصارف الخاصة برفع دعاوى قضائية مقابل المصرف العقاري لدفع قيمة الكفالات على أساس أن تكون هناك تسويات مقبولة للمصرف العقاري في الأحكام القضائية.

وبقي السؤال: هل من الممكن أن يكون هذا الموضوع خطوة على طريق اكتشاف خفايا ومخالفات في المصارف، من خلال ابتكار الأجهزة الرقابية لآليات تفتيشية غير تقليدية من شأنها كشف فساد غير تقليدي.

مؤسسات «الصناعة» ربحت ١٣ ملياراً معظمها من التبغ.. والمخازين تضاعفت إلى ٣٣ مليار ل.س

معدل الربح أقل من ٧٪ في القطاع العام الصناعي والتصدير أقل من ١٪ من المبيعات

| الوطن

بلغ إجمالي الربح الصافي لوزارة الصناعة خلال العام الماضي ٢٠١٦ نحو ١٣ مليار ليرة سورية، إذ حققت سبع مؤسسات ربحاً، في حين منيت مؤسسة السكر بالخسارة، وذلك بحسب تقرير للوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

وتصدرت التبغ المؤسسات الرابحة، بتحقيقها ربحاً صافياً تجاوز ٧ مليارات ليرة سورية، خلال العام ٢٠١٦، تلتها الغذائية بربح ٢,٣ مليار ليرة، ثم الاسمنت بربح ١,٧٤ مليار ليرة، والنسيجية بربح ٩٥٦ مليون ليرة، والهندسية بربح ٨٤٨ مليون ليرة، ثم الكيميائية بربح ٣٧٨ مليون ليرة، وأخيراً الأقطان بربح ٣٦٠ مليون ليرة. على حين بلغت خسارة مؤسسة السكر ٥٦١ مليون ليرة سورية.

وأشار التقرير إلى تضاعف قيمة المخزون من ١٧ مليار ليرة في بداية عام ٢٠١٦ إلى ٣٣ مليار ليرة، في نهاية العام، أي بزيادة وصلت إلى ١٥,٨ مليار ليرة سورية. على حين وصلت مبيعات الوزارة إلى ١٨٨ مليار ليرة، والبيع الدولاري ٣ ملايين دولار أميركي، (أي إن معدل الربح إلى المبيعات أقل من ٧٪، ونسبة التصدير أقل من ١٪ من المبيعات).

وبحسب التقرير، بلغت قيمة مستوردات الوزارة نحو ١٣,٦٤ مليار ليرة سورية، وبلغت استثماراتها نحو ٧,٣٣ مليارات ليرة، كما بلغ إجمالي الناتج المحلي للوزارة ما يزيد على ٧٣ مليار ليرة، وتجاوزت كتلة الرواتب والأجور المنفذة في الوزارة ٢٦,٥ مليار ليرة.

وفيما يخص المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التي كانت مقررة في العام ٢٠١٦، بيّن التقرير أن نسبة التنفيذ في جزء مهم منها هي صفر بالمئة، علماً أن هناك عدة مشاريع قد تمت المباشرة بها منذ العام ٢٠١٥ كمشروع عين الفيجة ومشروع تطوير الصناعات الغذائية ومشروع زجاج الفلوت الذي بلغت نسبة الإنجاز المالي فيه ٨٨٪ في العام ٢٠١٥، في حين لم يطرأ عليه أي جديد في العام ٢٠١٦، الأمر ذاته في مشروع إنتاج القوالب الذي بلغت نسبة الانجاز فيه نحو ٩٠٪ منذ عامين ولا يزال الأمر على ما هو عليه، إضافة إلى غيرها من المشاريع المتعلقة بالمحولات الكهربائية والإلكترونية والسخان الشمسي ومعمل السيرومات وإنتاج الخميرة وغيرها. وبين التقرير أن المشروع الوحيد الذي تم إنجازه هو مشروع تطوير معمل الخردة بحماة والذي تجاوز الإنفاق الفعلي عليه ٢,٥ مليار ليرة سورية.

وعرض التقرير لجملة من الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها الوزارة، وحالت دون تنفيذ خططها الإنتاجية والاستثمارية بالشكل المطلوب، أبرزها صعوبة تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وخاصة ذات القيمة الكبيرة بعد توقف التمويل بقروض من صندوق الدين العام، وطول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الموافقات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتعدد الجهات العامة المطلوب التنسيق معها.

أما في مجال الخطة الإنتاجية فقد بين التقرير أن التوقفات التي حصلت في بعض الشركات بسبب الظروف الراهنة من عقوبات اقتصادية قد حالت دون تنفيذ الخطة، إضافة لصعوبات في تأمين القطع التبديلية اللازمة لبعض التجهيزات والآلات وتنقل العمال وتدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة سواء بسبب المشاكل الفنية أو المشاكل التسويقية ما أدى إلى اختناقات وتراجع في المواصفات.

إضافة إلى ظهور مشكلة رواتب العمال في الشركات الواقعة في المناطق الساخنة التي طالها التخريب وتوقف الإنتاج واستمرار عبء رواتب العاملين في الشركات المتوقفة عن العمل، وصعوبة تأمين بعض المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الرئيسة وعدم استمرارية توفر حوامل الطاقة من غاز وكهرباء ومازوت، إضافة إلى قدم الآلات والمعدات وانتهاء العمر الفني الإنتاجي لأغلبها وتعدد مصادر تأمين القطع التبديلية بسبب إغلاق بعض الشركات الصانعة لمعاملها وانخفاض معدل الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة وزيادة في استهلاك المواد الأولية بنسب تفوق المعايير الدولية ما أدى إلى انخفاض الريعية الاقتصادية.

أما في مجال التسويق فقد أدى انخفاض الكميات المصدرة من المنتجات إلى عدم قدرة الشركات على تسويق منتجاتها وعدم وجود شركات تسويقية متخصصة محلية ودولية تساهم في تسويق المنتجات الصناعية، ودراسة الأسواق الجديدة مع عزوف الموزعين والموردين عن التعامل مع الشركات العامة بسبب كثرة الإجراءات الروتينية من عقود وتأمينات وطوابع ورسوم وضرائب وتحولهم إلى التعامل مع القطاع الخاص وعدم وجود دعم اقتصادي للمنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي أسوة بكل الدول إضافة لفرض رسم الإنفاق الكحولي على قيمة المبيعات واعتباره جزءاً من الكلفة.

أما في المجال المالي والإداري فقد بين التقرير أن هناك ضعفاً في السيولة المالية لبعض الشركات ما يؤثر سلباً على تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية.

وجود تشابكات مالية بين بعض الشركات وجهات عامة مختلفة ما جعل بعضها يعجز عن تسديد رواتب العاملين فيها إضافة إلى الروتين والتأخير لدى المصارف السورية في تبليغ الاعتمادات والحوالات الواردة وضعف التسهيلات الائتمانية المتبادلة بين المصارف

وذكر التقرير أن عدم قدرة النظام الإداري الحالي للقطاع العام الصناعي على التماشي مع متطلبات المرونة اللازمة لإدارة شركاته، وذلك بسبب القيود الإدارية والمالية والتشريعية التي يعاني منها والتي تجعله غير قادر على منافسة القطاع الخاص أو السلع المستوردة.

قاسم لـ«الوطن»: تفاؤل باستمرار ارتفاع الأسعار وصولاً إلى القيم العادلة

ارتفاع ملحوظ لأسهم المصارف في الشهر الأول

| علي محمود سليمان

وصلت قيمة تداولات سوق دمشق للأوراق المالية خلال شهر كانون الثاني الماضي إلى قرابة ٩٧٢ مليون ليرة سورية بحجم تداول أكثر من ٤,٨٣ ملايين سهم موزعة على أكثر من ٢٠٠٠ صفقة من خلال عقد ١٨ جلسات تداول، حيث ارتفع مؤشر السوق نحو ٦٧٨ نقطة بنسبة تغيير نحو ٤٢٪.

وبالمقارنة مع الشهر ذاته للعام الماضي ٢٠١٦، يلاحظ ارتفاع أحجام التداول بنسبة ٤٠٠٪ حيث سجلت خلال كانون الثاني لعام ٢٠١٦ أكثر من ٩٥٨,٦ ألف سهم، وبالنسبة لقيم التداول فقد ارتفعت بنسبة ٦٥٠٪ عن كانون الثاني ٢٠١٦ حيث سجلت حينها نحو ١٢٩,٥ مليون ليرة سورية، من خلال عقد ٦٠١ صفقة.

ومن خلال بيانات كانون الثاني الماضي يظهر أن ٦ شركات كانت خارج التداول، فيما كان عدد الشركات التي لم يطرأ أي تغيير على أسعار أسهمها ١٢ شركة، فيما سجلت ١٢ شركة أخرى ارتفاعات في أسعار أسهمها، حيث كان سهم بنك الأردن- سورية الأكثر ارتفاعاً، بنسبة ٩٧,٤٥٪، جاء ثانياً بنك الشام بنسبة ٩٢,٧١٪، وبعده بنك قطر الوطني - سورية بنسبة ٩١٪، تلاه فرنسبنك- سورية بنسبة ٩٠٪، ومن ثم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة نحو ٧٤٪، ثم سهم البنك الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ٧٢,٨٪، والشركة عقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ٦٩,٤٣٪، وبنك البركة- سورية بنسبة ٤٦,٢٧٪، والبنك العربي- سورية بنسبة ٢٠,٩٪، ثم سهم الشركة السورية الكويتية للتأمين بنسبة ١٣,٥٪، وبنك سورية والخليج بنسبة ١٢,٢٨٪، وأخيراً الشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ٥,٦٧٪.

وبالنسبة لحجوم التداول فقد كان مصرف فرنسبنك- سورية الأكثر نشاطاً بتداول أكثر من ٢,٤٧ مليون سهم خلال شهر كانون الثاني، تلاه بنك سورية الدولي الإسلامي بـ٥٨٣,٢ ألف سهم، ومن ثم جاء بنك قطر الوطني- سورية بـ٥٦٠,٤ ألف سهم، بنك سورية والخليج بـ٤٢٤,٢ ألف سهم.

أما الأكثر نشاطاً من حيث قيم التداول خلال شهر كانون الثاني فقد كان مصرف فرنسبنك- سورية بقيمة تداول تجاوزت ٤٤٥,٨ مليون ليرة سورية، جاء بعده بنك سورية الدولي الإسلامي بـ١٥٤,٣ مليون سهم، ومن ثم بنك قطر الوطني- سورية بـ١٤٤,٤ مليون ليرة سورية، وبنك الشام بـ٧٧ مليون ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم بأن شهر كانون الثاني الماضي يعتبر من أفضل الأشهر في السنوات السابقة وهو انعكاس لبداية التعافي التي تشهدها بورصة دمشق والشركات المدرجة فيها، وبالتالي هناك تفاؤل باستمرار هذه الموجة الصاعدة حتى تصبح القيم السوقية لهذه الأسهم تمثل القيم العادلة لها.

موضحاً أن الوضع الحالي يعكس تفاؤل المستثمرين في السوق نتيجة استقرار الحالة الاقتصادية وبداية احتمال لنشاط اقتصادي طويل وكبير في سورية، ما ينعكس إيجاباً على أداء هذه الشركات.